معوقات المشاركة السياسية في الدول العربية

Obstacles to Political Participation in Arab Countries

ا.م.د. إبراهيم علي كرو

كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية ، جامعة دهوك ، اقليم كوردستان العراق

Ibrahim.kiro@uod.ac

Assistant Professor Ibrahim Ali Kro

الكلمات الافتتاحية:

الدول العربية، المشاركة السياسية ، السياسة

Keywords:

Arab countries, political participation, politics

Abstract

Participation is the voluntary activity of an individual in political affairs, through voting, membership, and political group-related activity by interest groups, movements, and political parties, holding office in political institutions, exercising political leadership, and informal activities, such as demonstrations and attempts to persuade authorities or people to act in certain ways in relation to political events. The term is therefore closely associated with democratic political systems, as non-democratic systems tend to restrict or direct public participation in predetermined ways.

الملخص

المشاركة هي النشاط الطوعي للفرد في الشؤون السياسية، عبر التصويت والعضوية والنشاط المتصل بالمجموعات السياسية من قبل مجموعات المصالح والحركات والأحزاب السياسية، وتولي المناصب في المؤسسات السياسية، وممارسة القيادة السياسية والأنشطة غير النظامية، مثل المظاهرات ومحاولة إقناع السلطات أو الناس بالعمل بطرق معينة فيما يتعلق بالأحداث السياسية. ولهذا يرتبط المصطلح ارتباطاً وثيقاً بالنظم السياسية الديمقراطية، فالأنظمة غير الديمقراطية تميل إلى تقييد مشاركة الجمهور أو توجيهها بطرق محددة مسبقاً .

المقدمة

المشاركة السياسية هي طريقة شرعية للتعبير عن أفكار الفرد واحترام حقوقه ضمن إطار مؤسسات أو جماعات المجتمع من خلال الإسهام والممارسة في عملية اتخاذ القرارات أو السياسات المجتمعية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وتتجلى مساهمة الشعب في المشاركة السياسية من خلال أفراد وجماعات ضمن نظام ديمقراطي، فهم كأفراد يمكنهم أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسياً، وهم كجماعات من خلال العمل الجماعي كأعضاء في منظمات جماهيرية أو نقابات. وتعدّ الأحزاب السياسية إحدى المؤسسات الرئيسة من أجل تحقيق حقوق الإنسان وحرياته السياسية من خلال تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية وبعبارة أخرى، إن الديمقراطية التي تحوي المشاركة السياسية وحقوق الإنسان وحرياته تعد التعددية في صلبها. وهذه التعددية تنطوي على التسامح والقبول بحكم الأغلبية والحكومة المقيدة وحماية حقوق الإنسان

أهمية البحث :- يعتبر المشاركة السياسية من اهم المواضيع في الديمقراطية لانها تتضمن فكرة الاعتراف بالأخر المختلف وهي الاعتراف بوجوده وتراثه ودينه ومعتقده وحقوقه وهذا يتطلب المشاركة السياسية وتتضمن المشاركه وهي اجراء انتخابات دورية نزيهة واجراء استفتاءات خالية من الشوائب وتشكيل مؤسسات مثل الاحزاب

السياسية تعبر عن مصالح الطبقات وتاسيس مجتمع مدني لتجميع مصالح الشعب وتشارك في صنع القرار وحرية الانتماء والتعبير

اشكالية البحث

، المشاركة ركن اساسي من اركان الديموقراطية . اشكالية هذا البحث ينطلق من سؤال محوري فحواه . ماهي معوقات المشاركة السياسية في الدول العربية ؟

ويتفرع منها الاسئلة الفرعية الاتية

- هل النظام السياسي الاستبدادي العربي هي المعوق ؟
- هل الانتخابات المزورة والاستفتاءات الشكلية ؟
- هل الاحزاب الكلاسيكية الهيكلية وزعيمها المؤسس (القائد مدى الحياة) .؟
- هل هشاشة المجتمع المدني وغيابه عن المشاركة في صنع القرار ؟
- هل فقدان الوعي العقلاني نتيجة هيمنة الثقافة الميتافيزيقية والثقافة الخاضعة ؟
- هل هناك استعصاء واستثناء عربي على الديمقراطية ومتضمناتها ؟

فرضية البحث :- لايمكن مرافقة قافلة مسيرة المجتمع العالمي على الانتقال والتحول الديمقراطي بعد انهيار نظام القطبين وسيطرة القطب الليبرالي السياسي والاقتصادي في العالم بدون الإجابة على أسئلة إشكالية البحث وتحليلها ومعرفة معوقاتها ومعالجتها بشكل علمي أكاديمي عقلاني في الدول العربية وتحريرها من الأوهام والخرافات والثيوقراطية ومؤسسات ما قبل الدولة .

منهجية البحث :- مناهج البحث : نظرا للدراسة العميقة لطبيعة التحول الديمقراطي وتعثر المشاركة السياسية في الدول العربية تعدد أسبابه وسعة دائرة انتشاره وإشكاله المتعددة وجذوره العميقة تم الاعتماد على المنهج التاريخي لتوضيح جذوره التاريخية فضلا عن دراسته ضمن المنهج التحليلي لتوضيح طبيعته وأسباب فشله على ضوء المعطيات العلمية بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن لإظهار أكثر من حالة في العالم لمقارنتها مع بعضها البعض.

هيكلية البحث

سوف نقسم هذا البحث الى عدة محاور للاجابة على مشاكل البحث

المحور الاول: الاستبداد السياسي في النظم السياسية العربية

المحور الثاني: الانتخابات المزورة والاستفتاءات الشكلية

المحور الثالث الاحزاب الهيكلية وزعمائها المؤسسين مدى الحياة

المحور الرابع: غياب المجتمع المدني الحقيقي والفعال .

المحور الاول : معوق الاستبداد في النظم السياسية العربية

الاستبداد هو الامر الناهي والسيد المطاع لامخالفة لمشيئته ولاخروج عن إرادته ولا مناقشة لأرائه والمعارضة لاتجاهاته . ان المشترك بين نظم الحكم العربية، الملكية والجمهورية، هي الاستبداد سيطرة حكامها القسري على البلدان التي يحكمونها من دون تفويض من شعوبها، وحاجة هذا السيطرة الإجباري إلى تجديد آليات الاحتواء وابتكار أدوات العنف، وإقصاء المعارضين معنوياً ومادياً وإجبارهم على الانسحاب من الحياة العامة والتزام الصمت السلبي، أو دفعهم إلى الانشقاق والتآمر وربما اللجوء إلى العنف حتى يقعوا في مصيدة الدولة ولعبتها المفضلة باعتبارها الجهة الشرعية لاحتكار العنف الشرعي على المستوى الداخلي[1]. لقد أبدعت الأنظمة السياسية في الدول العربية بتقديم العديد من المبررات لدعم استمرارها في الحكم المستبد، ومن بينها ان المجتمعات العربية غير جاهزة لممارسة الديمقراطية، وان التعدد والمنافسة السياسية لم يتطورا بعد ليكونا اساس الاختلاف والمنافسة السياسية، مع تضخيم وتصوير التنافس السياسي في الوطن العربي على أنه تعزيز وترسيخ للاختلاف، وأنه بمثابة قنبلة موقوتة ستنفجر بوجه وحدة الدولة وتولد الصراع الطائفي والعرقي والاثني والمناطقي. وتقدم هذه الأنظمة نفسها للعالم على أنها الافضل بين البدائل المتاحة، وتعتبر الديمقراطية عامل تفتيت وتفرقة الوحدة الوطنية. والاستبداد هو الاستيلاء على السلطة والاستئثار بها ومنع تداولها سلمياً والتوصية بها لأبن أو اخ أو اي شخص يختاره المستبد. والاستبداد هو مصادرة حق الامة في أن تختار بنفسها من يحكمها وحرمانها من أن يتولى قيادتها اصلح ابنائها بناءً على رغبتها واختيارها[2]. والاستبداد في الوطن العربي هو انتاج مجموعة مركبة من

البواعث المختلفة في طبيعتها، والمتفاوتة في درجات تأثيرها، والمؤسسة بظروف الزمان و المكان إن أول من استخدم مصطلح الاستبداد هو مونتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥) قاصداً به نظام الحكم المعتمد على السلوكيات المنحرفة للفرد القائم على ادارة النظام المذكور. وأصبح مفهوم الدكتاتورية يعبر عن الحالة السياسية المنفردة للحاكم من دون الالتزام بالدستور أو القوانين النافذة في المجتمع. وتتفادى التنظيمات الدكتاتورية الاندماج في التنظيمات الاجتماعية لأنها تفضل أن تسيطر عليها من الخارج وان تشوه بذلك قدراتها على التعبير عن نفسها وعلى النمو، وهكذا يظل النظام الدكتاتوري قائماً بذاته دون أن يتغير خارج نطاق الفلك الاجتماعي. ويؤدي هذا الوضع إلى عجز الدكتاتورية عن ايجاد وسائل دستورية لتناوب السلطة، لأن ايجاد هذه الوسائل يجعل النظام الدكتاتوري شرعياً، وإذا ما سادت الشرعية لم يعد هناك من مبرر لبقاء الدكتاتورية[٣]. ولأرسطو مفهوم متميز في الطاغية، هو الغني الذي يحرسه الجنود المرتزقة لكي يظل محتفظاً بنفوذه وقوته، فلا بد أن يحول دونه اي اذى ولتكن وسيلة ذلك الإعدام والاغتيال والاتهام، وإذا لزمت الظروف يجب أن يمنع اجتماع الناس حتى على الطعام أو في ندوة، وان يمنع كل نظام تعليمي مما قد يؤدي إلى تكوين رأي معادي إزاء الحكومة، ولا يجوز أن تقوم نوادي أدبية أو ثقافية لتقريب الناس، ثم لابد أن يرغمهم على العيش قريباً من أبواب داره عيشاً مكشوفاً، ويستخدم الجواسيس مثل الشرطة السرية النسائية، ويزرع بذور الشقاق بين الناس ويعمل على انزال وتعميم الفقر بهم وان يشن الحروب ليجهد شعبه ويشغله ولكي يجعله يشعر بحاجة إلى زعيم يقوده[٤]. والاستبداد هو تدمير لروح المواطنين وجعلهم عاجزين عن فعل اي شيء ايجابي. وفي سبيل تحقيق ذلك فهو يلجأ إلى القضاء عليهم بوسائل مختلفة.

لقد بدأت المرحلة الاستبدادية في الوطن العربي والعالم الإسلامي من عصر معاوية بن ابي سفيان مؤسس الدولة الأموية التي نشأ فيها الاستبداد الذي لم ينته حتى يومنا هذا بالرغم من مرور مئات السنين حتى الآن، حيث لم يطرأ إصلاح سياسي يخلص الشعب من حكم الأفراد الذين حكموا العالمين العربي والإسلامي من دون

دساتير تقرر حقوق الحكومات وحقوق المواطنين بعقد اجتماعي[٥]. والاستبداد باعتباره قوة مجردة من كل منطق وحق يقوم على الاستيلاء والغلبة وعلى الإكراه والإذعان. لقد مارست الأنظمة العربية جميع أشكال الفساد السياسي، من استئثار مطلق وشامل بالسلطة وتوريث للحكم وإلغاء الحريات السياسية، وسلب حقوق الأفراد والأحزاب والأقليات، ومنع المعارضة من ممارسة أي نشاط سياسي معارض لها، وتزوير الانتخابات، وقمع اي تحرك مضاد للسلطة، ومنع حرية الرأي والتعبير، وانتهاك حقوق الإنسان[٦].

هناك صور عديدة للاستبداد ظهرت في الأنظمة العربية، وأبرزها: الاستبداد السلالي، والاستبداد الحزبي، والاستبداد الطائفي، والاستبداد الشعبوي، والاستبداد السلطاني.

المحور الثاني : معوق الانتخابات الصورية والاستفتاءات المزورة :- تغيب النزاهة في الانتخابات عند ارتباط الانتخابات الرئاسية بالانتخابات التشريعية، كما جرى مثلا في تونس. أنه أمر مثير للدهشة في ظل نظام رئاسي يتسم من الناحية النظرية بالفصل الكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. فقد عرفت العمليات الانتخابية في تونس ربطاً مركباً لدى الناخب بين انتخاب كل من أعضاء السلطة التشريعية والمرشحين للرئاسة في وقت واحد. اما نتائج الانتخابات التشريعية فجاءت لتعبر عن لون سياسي واحد[٧] في انتخابات الأعوام ١٩٨٩ و١٩٩٤ و٢٠٠٩، البرلمانية والرئاسية الخامسة التي أسفرت عن فوز بن علي بولاية خامسة. وقد وصفت المعارضة الانتخابات الأخيرة بغير النزيهة والمزورة، كما شككت المنظمات غير الحكومية الدولية في حريتها ونزاهتها باعتبار أن نتائجها محسومة ومعروفة[٨]. أما في اليمن ومصر فجاءت الانتخابات من دون وجود توافق وطني، فكان لها آثار سلبية على المدى البعيد، فالتعددية السياسية مجرد تعددية صورية لا تؤدي إلى إنتاج تجربة ديمقراطية فاعلة، فالذي حصل هو أن الانتخابات أنتجت ديمقراطية شكلية، مكّنت الحزب الحاكم والنخبة الاجتماعية المتحالفة معه من التحكم بالعملية السياسية الديمقراطية، الأمر الذي فاقم الأزمة السياسية التي تعيشها اليمن ومصر قبل ثورات الربيع[٩]. وعلى

الرغم من أن بعض الدول العربية تتيح للأفراد والجماعات حق تشكيل منظمات غير حكومية وسياسية، إلا أن قدرة هذه المنظمات على التأثير في صناعة القرار أو الوصول إليه، كما هو في قبولها بمبدأ تداول السلطة، يكاد يكون معدوماً عند البعض ومحدوداً عند البعض الآخر. وما زالت السلطة محتكرة لآلية الانتخابات ونتائجها، وبالتالي تحديدها للأصوات الداخلة في صناديق الاقتراع بالترهيب والترغيب تارة أو التزوير وشراء الأصوات والذمم تارة أخرى، أو إنها سلطة محتكرة وراثياً، كما هي في بعض الحالات العربية التي أطلق عليها اسم الجمهوريات الوراثية [١٠]. فعلى مستوى الانتخابات الرئاسية تم تعديل دستور الجزائر لتمديد ولاية رئيس الجمهورية لمدة مفتوحة. وفي تونس تم تعديل الدستور لتحديد شروط منافسي رئيس الجمهورية. وأجريت انتخابات الرئيس اللبناني في سياق توافق إقليمي ووساطة عربية قبل أن يتم اقتراع مجلس النواب عليه[١١]. وأضفت الحلول السياسية والوساطات الدولية شرعية على الانقلابيين في موريتانيا، وشككت المعارضة في شرعية الرئيس السوداني مع نهاية الاستحقاق الدستوري للانتخابات الرئاسية التي أجريت في العام ٢٠١٠. وحاولت الأطراف الفلسطينية رعاية ولاية الرئيس الفلسطيني بعد انتهاء ولايته في التاسع من كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩. وعلى مستوى الانتخابات التشريعية تم تأجيل الانتخابات النيابية في اليمن لمدة عامين. وتم تأجيلها في السودان. وأُجريت انتخابات لتحديد نصف أعضاء مجلس المستشارين في تونس، وانتخابات تشريعية في الكويت مرتين خلال عام واحد تحت وطأة الخلافات بين الحكومة والمعارضة[١٢] . وتحوّلت الانتخابات النيابية في لبنان عام ٢٠٠٩ إلى معركة انتخابية إقليمية دولية صوّتت فيها الدول عبر ضغوط مختلفة جنباً إلى جنب مع الناخبين اللبنانيين. وشهدت الانتخابات الجزائرية أعمال عنف وإرهاب أدت إلى مقتل وإصابة عدة أفراد. ونظراً لسجل منظومة الحكم في الجزائر في تزوير آراء الناخبين في الانتخابات منذ الاستقلال باعتراف جميع المراقبين، نستطيع القول إنه كان هناك اختراق في تزوير نسبة المشاركة وفي عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب، وخاصة جبهة التحرير، التي ظفرت بأهمية المقاعد (٢٠٨ من أصل ٤٦٢ مقعداً) أي ٤٥٪ من مقاعد مجلس

الشعب الجزائري. ولكن من ناحية أخرى بلغت نسبة الممتنعين عن التصويت ٥٦،٨٦ % وبلغ عدد الأصوات الملغاة ١٧.٤٠٤٧ وجلهم لأحزاب وشخصيات المعارضة [١٣] . ولم تكن الحال أفضل في الإمارات العربية المتحدة فقد تم تعديل مدةو لاية المجلس التشريعي/ المجلس الوطني، بحيث اصبحت أربع سنوات بدلاً من سنتين، وأعيد تشكيل مجلس الشورى السعودي دون استجابة لمقترحات رئيسه السابق بتعزيز دوره. كما أرجئت الانتخابات المحلية والبلدية في السعودية واليمن والسودان وإقليم كوردستان العراق، فيما أجريت في العراق والمغرب ومصر بعد تأجيل عامين ووضع قانون للإدارة المحلية لم يرَ النور، وحسمت نتائج معظمها بالتزكية لصالح الحزب الوطني الحاكم [١٤]. فالانتخابات التي جرت في البلدان العربية اثارت إشكاليات كثيرة ووضعت الدساتير على المحك، وكذلك شرعية العديد من الرؤساء العرب موضع منازعة. وشاب أداء المجالس التشريعية عيوب في ممارسة وظيفتها المتعلقة بالرقابة على أداء الحكومة، فحلت مجالس على خلفية طلبات سحب الثقة في وزراء، وتجاوزت المجالس التشريعية تقارير أجهزة رقابية تضمنت اتهامات خطيرة وانتقلت إلى جدول أعمالها المعتاد دون اتخاذ أي اجراء [١٥] . فمثلاً في البحرين أدت الانتخابات النيابية لسنة ٢٠٠٦ إلى تكوين مجلس نيابي تقاسمته بشكل صريح قوى طائفية ومذهبية [١٦]. ولا يعتبر الاستفتاء صيغة مبتكرة في الحياة السياسية للشعوب، إذ يمكن أن نكشف بعض نماذجه على صعيد العالم الثالث نفسه، غير أن النتائج التي يسعى لها معظم هذه الحالات غالباً ما توحي بالمبالغة في نقل صورة الواقع وحقيقة الموقف الذي يتخذه الشعب إزاء موضوع الاستفتاء والذي تعرضه الأرقام المعلنة عن هذه المناسبات، الأمر الذي يقلل من أهميتها. يضاف إلى ذلك أن آلية تنفيذها وطبيعة الظروف الداخلية التي تمر بها بعض هذه البلدان قد تؤدي إلى نقل صورة مشوّهة عن مستوى المشاركة الشعبية [١٧]، بمعنى أنه ليس كل استفتاء هو حالة أو تعبير عن الديمقراطية، كالاستفتاء مرتين على حكم صدام حسين في ١٥/ ١٠/ ١٩٩٥ و ١٥ / ١٠ / ٢٠٠١، والذي حصل فيه على موافقة ٩٩،٩٩ % من الأصوات. والاستفتاء الشعبي يعني أخذ رأي الشعب في الشؤون العامة المتصلة بالسلطة والحكم في

إقليم معين، أي عرض هذا الموضوع على المواطنين. وهذا الوضع يعني السماح للمواطنين أنفسهم بالاحتفاظ بحق الفصل وبت بعض الأمور[١٨]. ومن الناحية السياسية أيضاً فإن الحكومات تعبّر عن شعبيتها وتحافظ على شرعيتها السياسية ووجودها واستمرارها من خلال عمليات الانتخابات أو الاستفتاءات التي تجريها، سواء أكان ذلك في سبيل تعيين حكامها، أم تحديد أمد حكمهم، أم تبنّي وإقرار سياساتهم وخططهم الحكومية [١٩]. وأخيراً، إن الاستفتاءات التي تجري في معظم بلدان العالم الثالث تبقى مفرغة من المعنى والمضمون بسبب استغلالها من قبل الحكام خدمة لمصالحهم الخاصة، من إعادة تنصيب أو تمرير مشروع قانون معين. ولا يمكن إضفاء الشرعية عليها بسبب سلب الإرادة الشعبية[٢٠].

المحور الثالث : معوق الأحزاب السياسية غير الديمقراطية :- تعتبر الأحزاب السياسية احد ابرز اسس الديمقراطية[٢١]. فمن خلالها يمكن مراقبة ومحاسبة الهيئات الحاكمة في الدولة[٢٢]. وتوعية الشعب ورفع مداركه السياسية[٢٣] وتنظيم الخلافات السياسية بين الأفراد وتقليصها إلى أقصى حد ممكن[٢٤] ونشر ايديولوجيتها بين الناخبين. واختيار مرشحي الحزب وتوفير اتصال دائم بين الناخبين والنواب وتنظيم النواب داخل البرلمان[٢٥] وحل الصراعات داخل الحزب وبتنظيم وترتيب الأفكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية ومن مساوئ الأحزاب السياسية وأخطارها بنظر معارضيها خاصة في الوطن العربي: التقيّد بالمصالح الحزبية الضيقة وتغليبها على المصلحة العامة وانقسام المجتمع إلى فئات وكتل متناحرة وتشويه الرأي العام والتغرير به[٢٦]. أما الأحزاب العربية فتفتقد إلى الديمقراطية، فنزعة الاستبداد متجذّرة فيها، سواءً أكان ذلك في مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة، أم في مؤسسات المجتمع المدني، ابتداءً من الأحزاب والمنظمات غير الحكومية، وصولاً إلى الغرف التجارية والصناعية [٢٧]. وتشكو الأحزاب القومية من مشكلة الزعامة الشخصية وديمومة القيادة والتمسك بالمناصب، كأن الزعماء أصحاب سلطة إلهية، فالمؤسسون عموماً يحتفظون بمراكزهم منذ تأسيس الحزب حتى وفاتهم[٢٨]. والتناوب على رأس قيادة الأحزاب معدوم، وبالتالي يصبح التجديد في التجارب والتجديد في القدرات والكوادر القيادية

معدوماً. فالأحزاب تهرم مع قياداييها بحجة أنهم قياديون تاريخيون ولا بدائل منهم. إن معظم الأحزاب القوية والفاعلة في الدول العربية ترفع خطاب الهوية على اختلاف اتجاهاتها الفكرية (العروبة والإسلام والمذهب والطائفة). ونحن لا ندري كيف يمكن أن نتحدث عن الديمقراطية دونها، كما لا يمكن معرفة مستقبل الدول العربية في حال اعترافها بهذه الأحزاب: هل يؤول إلى الانقسام والفوضى والتشرذم والهوان، كما هو حاصل في العراق ولبنان والصومال والبحرين وغيرها [٢٩]. والحزب الحاكم في الدول العربية يسمى ظلماً بالحزب الحاكم وهو ليس من الحكم بشيء، إلا تنفيذ إرادة الحاكم من خلال تعديل الدستور وفق ارادته والتمديد المتكرر لولايته وتنفيذ رغباته، ومنها توريث الحكم بشكل ديمقراطي كما كان الملوك يأخذون البيعة بالسيف لأولياء عهودهم [٣٠]. والديمقراطية، كما يقول روبيرت ميتشل، لا يمكن تصور وجودها دون تنظيم. والأحزاب هي التي تتولى التنظيم. فالتنظيم هو الوسيلة الوحيدة لخلق إرادة عامة، أي ما يسمى بإرادة الأمة أو الرأي العام. والتنظيم في يد الجماعة الضعيفة سلاح من أسلحة الكفاح ضد الأقوياء، فالكفاح لا فرصة له للنجاح، ما لم يكن هناك تضامن يجمع بين الأفراد الذين يعملون لتحقيق هدف واحد[٣١]. وتتوقف المكانة التي يشغلها الحزب الواحد في الدولة على ثقل الحزب بالنسبة لأجهزة الدولة الأخرى التي تتقاسم معه السلطة. والملاحظ أنه في كل دولة يسير نظامها السياسي بلا معارضة، توجد عادة ثمانية أجهزة هي: "الحزب والجيش وإدارة الدولة والبوليس السياسي والبيروقراطية وتنظيمات الشباب ولجنة الخطة والنقابات. كما أن أحد هذه الأجهزة المركزية يفرض نفسه باعتباره الجهاز الرئيسي، محولاً الأجهزة الأخرى إلى أجهزة ثانوية تعمل تحت سلطته وسيطرته. وهذا الجهاز الرئيس يختلف من دولة إلى أخرى، فهو في الاتحاد السوفييتي السابق وفي اوروبا الشرقية سلطة الحزب الواحد، وكما كانت الحال في العراق في عهد الرئيس صدام حسين. ففي الدكتاتورية العسكرية يكون الجيش الجهاز الرئيس، وفي النازية والفاشية أيضاً كان الحزب الوحيد أساس النظام الديكتاتوري الذي يقف في وجه التطور ويحافظ بالقوة على النظام التقليدي[٣٢]. يشعر الفرد في المجتمعات المتخلفة التي تعاني الاستبداد بالتهديد

المتواصل بالجوع والفقر والاعتقال والتصفية، ولذا يندفع غريزياً في البحث عن مظلة اجتماعية توفر له الحماية النفسية الكاذبة للحفاظ على استقراره الذاتي وتواصله مع الحياة. وقد تكون تلك المظلة العشيرة التي أعيد الاعتبار إليها، أو كيان حزبي يوفر الحماية الكاذبة له. وهذا ما يفسر حجم انخراط المضطهدين والأقليات القومية وما تشعر به من تهديد لكيانها تحت خيمة الكيانات الحزبية. وغالباً ما يغلف الانخراط الحزبي بإطار فكري للتغطية على دوافعه الحقيقية. وتستغل قيادات الكيانات الحزبية حالة عدم الاستقرار والشعور بالتهديد لدى العامة من الناس لتحقيق مآربها بالفوز بالمركز الاجتماعي المرموق، خاصة وأن أغلبها من الجهلة والأميين وليس لديهم فرصة للنجاح في خوض التنافس الاجتماعي الحر لتحقيق ذواتهم. ويتصف الكائن الحزبي بصفات في غاية السوء، فهو مسلوب الإرادة، ويفتقد المبادرة، ولا يتحرك إلا بتوجيه حزبي، ومنغلق التفكير، ومتحجر الرأي، وغير قابل للتطور. إنه إنسان الفتوى، ينتظر صدور الفتوى من قياداته الحزبية ليسهم في الحراك الاجتماعي وإبداء الرأي وإجراء المصالحة أو الخصام مع الآخرين[٣٣]. إنه مطيع طاعة عمياء لقيادته، وتسيطر عليه هواجس الخوف والخشية من تخلي الكيان الحزبي عنه فيصبح خارج مظلة الحماية ويفقد توازنه النفسي والسلوكي. وهذا الرعب وانعدام الثقة بالنفس يجعلانه أسير قيم السيد والراعي والقطيع.

إن ترسيخ مفهوم التضحية في ذهن الكائن الحزبي يُعد إحدى مهامه الأساسية لحماية القيادة، كما تفرض الطاعة والإذعان وتحمله من الخسائر ما يفوق طاقته لجني المكاسب[٣٤]. لقد سادت الاحزاب العربية الحاكمة وغير الحاكمة في المركز والفروع بالمركزية الشديدة، وأصبح الرأي الآخر والاختلاف والمعارضة تخريبا وتحريفا، مثلما يتهم في الحركات الدينية بالزندقة والكفر والخروج على التعاليم الاسلامية، واستحقاق التجريم والتحريم. ولم يعد الادعاء بتمثيل الجماهير الكادحة أو قوى الثورة العربية سوى حجة واهية، بل مفضوحة، لغرض الهيمنة وإضفاء شيء من القدسية على تلك النخب التي تمسك بمقاليد الامور، فقد أصبحت القيادة أو المكتب

السياسي أو الأمين العام أو القائد أو الرئيس فوق النقد، ومواقفهم تعمم كاستنتاجات غير قابلة للخطأ أو النقض، وتتسم بالشمولية الصارمة[٣٥].

المحور الثالث : معوق هشاشة المجتمع المدني وتغيبه عن صنع القرار :- المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعيّة الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها[٣٦]. هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة متنوعة. وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. وللمجتمع المدني بهذا المفهوم أربعة مقومات أساسية هي: الفعل الإرادي الحر أو التطوعي. والوجود في شكل منظمات. وقبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين، وعدم السعي للوصول إلى السلطة[٣٧]. ومن أهم مكونات المجتمع المدني النقابات العمالية، والحركات الاجتماعية، والحركات التعاونية، والجمعيات الأهلية، ونوادي هيئات التدريس بالجامعات، والنوادي الرياضية والاجتماعية، ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية، والغرف التجارية والصناعية، وجماعات رجال الأعمال، والمنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الانسان والمرأة والتنمية والبيئة، والصحافة الحرة وأجهزة الاعلام والنشر، ومراكز البحوث والدراسات [٣٨]. إن المؤسسات القائمة على السعي نحو المساواة في المجالات الثلاثة (الحقوق المدنية للمواطنة والحقوق الأساسية للمشاركة في الشؤون العامة والحقوق الاجتماعية) هي التي تشكل أركان المجتمع المدني [٣٩]. لقد نتج المجتمع المدني، في رأي بارسونز، من تمايز المجتمع ووظائفه في الحداثة نتيجة الثورات الثلاث وهي: الثورة التعليمية التي جعلت الثقافة والتعليم قطاعاً اجتماعياً قائماً بذاته، والثورة الصناعية التي أفرزت الاقتصاد كمجال قائم بذاته أيضاً، والثورة الديمقراطية التي أفرزت السياسة كمجال للمشاركة العامة والرقابة. ومن اهم وظائف المجتمع المدني: وظيفة تجميع المصالح، ووظيفة حسم وحل الصراعات، وزيادة الثروة وتحسين الأوضاع، وإفراز القيادات الجديدة، وإشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية لقد غرست الدولة

الحديثة بناها في معظم الأقطار العربية أثناء خضوعها للاستعمار الأوروبي، فنقلت إلى هذه الأقطار مؤسسات سياسية وثقافية واقتصادية وإدارية، موجودة في الدول المستعمرة، ولكن الذي يجب الانتباه إليه هو نشأة المؤسسات الليبرالية والديمقراطية في الدول الاوربية الاستعمارية التي تطورت مع تطور الدولة ذاتها، مما أدى في النهاية إلى قيام مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي (الدولة)[٤٠]، فيما نجد أن بنى الدولة الحديثة في الأقطار العربية غرست غرساً، وبالقوة أحيانا، من قبل الدولة المستعمرة. وهكذا فالدولة اي السلطة الحاكمة هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوس. أما المضمون الديمقراطي الليبرالي والمشاركة السياسية لهذه المؤسسات فقد امتصته الدولة وابتلعته[٤١]. إن جوهر المجتمع المدني ينطوي على أربعة عناصر رئيسة، يتمثل العنصر الأول بالطوعية التي تميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة تحت أي اعتبار. ويشير العنصر الثاني إلى فكرة المؤسسة التي تستغرق مجمل الحياة الحضارية وتشكل مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، في حين يتعلق العنصر الثالث بالغاية والدور الذي تقوم به هذه التنظيمات. والعنصر الرابع هو منظمات المجتمع المدني كجزء من منظومة مفاهيمية مرتبطة به، مثل حقوق الإنسان والمواطنة والمشاركة السياسية والشرعية[٤٢]. ويلعب المجتمع المدني في الدول المتقدمة دوراً مهماً على مختلف الأصعدة، انطلاقاً من ضرورة إشراك المجتمع المدني في أي عملية إصلاح اقتصادي واجتماعي وسياسي، عبر زيادة الوعي والتثقيف والضغط نحو تبني استراتيجيات في هذا الإطار [٤٣] . ولكي تأتي ثمارها يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني منسقة في اتجاه واحد، غايته مراقبة أداء الحكومة والإصلاح والتحديث والتطوير والمشاركة السياسية والإسهام في رفع مستوى الوعي لدى الجمهور للإسهام في صياغة السياسات العامة، وحماية حقوق الإنسان وتجميع المصالح وإيصال الخدمات الاجتماعية، ومحاربة الفساد والفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة وتقوية حكم القانون وتطبيق مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة على

الأجندات الوطنية والعربية [٤٤]. وتلعب منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في تأهيل الكوادر الإدارية والفنية وفي تدريب أعضاء المجالس المنتخبة لتقديم الخدمات إلى المجموعات السكانية التي تمثلها والتي تشمل خدمات البلدية والصحة والتربية والشرطة والكهرباء والإطفاء والزراعة [٤٥]. إن البادية والأرياف في المجتمع المدني العربي ما زالت مهيمنة بمؤسساتها وسلوكياتها وتقاليدها وعقليتها، فضلاً عن هيمنتها الديموغرافية، ليس في الجبال والصحارى والسهول والقرى والأرياف وحسب، بل في المدن أيضاً التي تتكون الأغلبية الساحقة من سكانها الوافدين عليها ضمن موجات متواصلة من الهجرة من البادية إلى المدينة [٤٦] . إن ما يسيطر على السلوك السياسي هو نظام من القيم المتراكمة ثقافياً عبر التاريخ. وبهذا المعنى فإن ما تتم ممارسته في الحاضر هو التاريخ، إذ تعود جذور العداء للديمقراطية والمشاركة السياسية في الوطن العربي إلى خمسة عوامل هي: حرفية التفسير، وتكفير المعارضة، وسلطوية الإيمان، والوظائف التبريرية للعقل وتدمير العقل. ونحن نرى أن الشرط السابق للديمقراطية هو تغيير عقلية العربي الإسلامي لكي يصبح مؤهلاً لممارسة الديمقراطية (العقلية القائمة على الانتقام والثأر والغلبة) إلى العقلية القائمة على التسامح والتعاون والاعتراف بالآخر، بوجوده وبخصوصياته وبالعدالة الاجتماعية، ومنها العدالة الانتقالية وفق تجارب من سبقونا، مثل جنوب إفريقيا وألمانيا بعد توحيدها. ويبدو في الوطن العربي أن المجتمع ما قبل الحداثة أكثر قرباً من المجتمع المدني من هذه الحداثة المشوهة المستوردة، كما ان التوق إلى الماضي العربي يبدو أكثر مدنية وأكثر ديمقراطية من الحاضر، فقد قدم العرب أثناء الحكم الإسلامي أشكالاً وصوراً في التنظيم الذاتي خارج السلطة، وهي أشكال الديمقراطية الإسلامية، وخاصة الأسرة الممتدة والحارة والمسجد. ويشهد التاريخ الإسلامي بأن المجتمع الإسلامي كان يعج بالعديد من الكيانات والمؤسسات التي نهضت بتلك الوظيفة من جماعات القضاة والمفتين والعلماء ونقابات الحرف والمهن إلى شيوخ القبائل والعشائر وشيوخ الطرق الصوفية ورؤساء الطوائف. وإلى جانب ذلك كان المسجد مركزاً للإشعاع والثقافة وكان الوقف مؤسسة كبرى مستقلة

أقامها الناس بعطائهم وأدت دوراً كبيراً لمستلزمات الضمان والدفاع الاجتماعي عن الأمة. وهكذا كان المجتمع الاسلامي يدير نفسه بنفسه قبل قرون من ظهور المجتمع المدني الذي يتشرف به البعض في هذا الزمن [٤٧]. ويثير المجتمع العربي التقليدي، مجتمع ما قبل الحداثة، إعجاب المثقف العربي المحبط من واقع أنواع الاستبداد القائم في الوطن العربي، فقد كان المجتمع التقليدي يوفر نوعاً من الحماية والأمن للمواطن الفرد، وبهذا المعنى يحدّ من تعسف السلطة [٤٨]. وتبيّن الوقائع والظروف ان الأزمة الحقيقية للمجتمع المدني العربي هي الانعزال والانفصام بين الدولة والمجتمع، سواء أكان ذلك في الأنظمة الشمولية التي لا تؤمن بالحداثة والانفتاح أم في تلك التي استولت على الحكم بإسم المجتمع الثوري. وتتفق هذه الأنظمة الثورية والشمولية، رغم اختلافها في تكويناتها السياسية والإيديولوجية، على احتكار السلطة وتقويتها لقمع كل صور المعارضة السياسية وتحويل مؤسسات المجتمع المدني إلى مؤسسات تابعة لها تدور في محورها، إذ لا تخرج النقابات والمنظمات المهنية والثقافية والاجتماعية واتحادات النساء والطلاب والشباب عن كونها مؤسسات إيديولوجية تجسّد سياسة النظام الحاكم [٤٩] . إن احتكار السلطة السياسية ومنع نشوء أي صورة من صور السلطة الاجتماعية، وإخفاق الهيئات والأحزاب والتنظيمات والتيارات في المواجهات الحقيقية مع الدولة الشمولية بسبب ما تملكه من أجهزة بيروقراطية ووسائل إرهاب وقمع من جهة، والصراع الإيديولوجي بين هذه التنظيمات وعدم اتفاقها على خطاب سياسي موحد من جهة أخرى، أدى إلى انتشار الانتهازية والوصولية والتردد بين بعض القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، فاستسلم بعضها لسياسة الأمر الواقع إما بالانسحاب أو الانضواء في كنف السلطة. كما أن الأنظمة الشمولية قامت بتوظيف مؤسسات المجتمع المدني لخدمتها وترسيخ سلطتها وهي من أهم مؤشرات أزمة المجتمع المدني وانعزاله عن المجتمع السياسي، لأن ذلك يعني الحؤول دون تنمية أنشطة المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الثقافية وتبلوره وتحقيق توازنه الداخلي وانسجامه وتضامنه [٥٠]. ولكن علينا أن لا نحبط ونصاب باليأس. إن منظمات

المجتمع المدني العربي قامت في النهاية بإجراءات وفعاليات تُحسب لها في خانة الايجابيات، منها المساهمة في تعريف قطاعات واسعة من المواطنين العرب بحقوقهم الأساسية، ونجاحها أحياناً في التحقيق في الآلام والحرمان لدى فئات شعبنا، وفي فرض تشريعات أكثر احتراماً لحقوق الإنسان والبيئة وحقوق المرأة، ونجاحها في زج الشباب العربي في الشأن العام[٥١]. إن الدولة الوطنية في المجتمعات العربية قد أضعفت المجتمع وأنهكته عبر شبكة من الممنوعات التي أقامتها باسم بناء الدولة والدفاع عنها. إننا ننظر إلى المجتمع المدني نظرة إيجابية لإقامة التوازن بين ضعف المجتمع وقوة الدولة. ولكن الرغبة في وجود الشيء لا تكفي لإيجاده، فدون تحقيق مجتمعات مدنية في بلداننا عوائق متعددة منها: التباينات بين الأقطار العربية من حيث أوضاعها الاجتماعية. وهذا يستبقي الكلام عن المجتمع المدني بلغة الفرد. الازدواجية داخل المجتمعات العربية، أي وجود مكونات ورموز المجتمع التقليدي إلى جانب رموز ومكونات المجتمع المدني.

منظومة العلاقات والتفاعلات القائمة على الدين الإسلامي. مشكلة أزمة الدولة في الوطن العربي[٥٢]. وإذا أردنا أن ندقق أكثر في المستويات العامة لهذه العوائق فإننا نستطيع ايجازها في ثلاث قضايا لا تزال مغيبة في المجتمعات العربية منذ زمن طويل وهي: البيئة الحقوقية، وغياب الديمقراطية، ومنظومة القيم التربوية في المجتمع[٥٣].

الخاتمة واهم الاستنتاجات

يعد المشاركة السياسية من أهم أركان الديمقراطية وشرط أساسي من شروط التحول الديمقراطي وهذا مرتبط بالوعي السياسي وبالثقافة السياسية السائدة في الدول العربية نلاحظ الثقافة السياسية السائدة هي مزيج من الثقافات الميتافيزيقية والثقافة الخاضعة والثقافة العقلانية لكن الميتافيزيقية والخاضعة هي المسيطرة بسب القيم الدينية والقبلية والعشائرية والطائفية والسلطة التقليدية التاريخية المتخلفة وتراكم هذه العوامل أنتجت عوامل تعثر المشاركة السياسية وهي الأحزاب السياسية التقليدية بمؤسسها في قمة الهرم مدى الحياة والانتخابات

المزورة والاستفتاءات الصورية المعروفة النتائج مسبقا واتهام المعارضة بالغدر والخيانة والارتباط بالأجنبي والعمالة في حالة الفوز أو على وشك الفوز وإعلام تمدح بمكارم الرئيس وانجازاته الوهمية صباحا ومساءا وشراء الأسلحة وتشكيل قوات لحماية النظام تخرج من وظيفتها السيادية .

الاستنتاجات

- لايمكن تحقيق الديموقراطيه وتطبيقها دون توفر الشروط الذاتية والموضوعية للديموقراطية الشروط الذاتية وهي وجود الثقافة الديموقراطية وهي الاعتراف بالاخر بجوده بقيمه بثقافته بعقيدته .
- المواطنة وهي تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجميع بغض النظر عن عرقه او دينه أو مذهبه او إيديولوجيته ، والتداول السلمي للسلطة .
- تحرير القيم الدينية من الخرافات والأوهام .
- الوعي السياسي والثقافة السياسية العقلانية الملائمة للعصر .
- عدم وجود ثقافة الاعتراف بالخطأ وثقافة تقديم الاستقالة .

المصادر

[١] اسماعيل نوري الربيعي وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦ .

٢يعقوب محمد اسحاق، الاستبداد عند خير امة اخرجت للناس، دار بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨.

[٣] روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤ .

[٤] ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس، وميلاد الموجة الثانية والتحرر السياسي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٢.

[٥] عادل مجاهد الشرجي، أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.

[٦] باقر سلمان النجار، المجتمع المدني في الوطن العربي،

واقع يحتاج إلى إصلاح، من كتاب أحمد عوض الرحمون وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة، أزمة الاندماج والتفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨،

[٧] حقوق الانسان في الوطن العربي، التقرير السنوي، المنظمة العربية لحقوق الانسان، ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٩،

[٨] شفيع أبو منجل، هوية الدولة والمسألة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨،

[١٠] إبراهيم علي كرو، مبدأ حق تقرير مصير الشعوب والاستفتاء عليه، كردستان العراق نموذجاً، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والسياسة جامعة صلاح الدين ، كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ٢٠٠٥.

[١١] خالد سعيد توفيق، مستقبل حقوق الانسان في العالم الثالث، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠ .

[١٢] عبد الحميد متولي، أزمة الأنظمة الديمقراطية، منشأة المعارف بالاسكندرية، د.ت، .

[١٣] موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، دار النهار للنشر. ترجمة على مقلد وعبد الحسن سعد، بيروت، ١٩٨٠،

[١٤] شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥.

[١٥] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مطبعة جامعة القاهرة، ٢٠٠٧ .

[١٦] جوزيف مغيزل، الاصلاحات الديمقراطية. من كتاب طارق البشري وآخرون، الحوار القومي الديني، مركز دراسات الوحدة العربية،، بيروت، ١٩٨٩.

[١٧] صاحب الربيعي، دور الفكر في السياسة والمجتمع، دار الصفحات للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٧ .

[١٨] برهان غليون، وآخرون، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية، المواقف والمخاوف المتبادلة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١،.

[١٩] عبد الغفار شكر ومحمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣ .

[٢٠] عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨،

[٢١] محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، من كتاب علي خليفة الكواري وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠

[٢٢] محمد أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني، النشأة، التطور، التجليات. دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٨،

[٢٣] عبد الله عبد الكريم عبد الله، الحوكمة والإدارة الرشيدة، أداة الإصلاح وإرادة التطوير في المنطقة العربية. مؤسسة محمد بن راشد أل المكتوم، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩،

[٢٤] جرجيس كوليزادة، رؤية كوردستانية لشؤون ومواقف عراقية. منشورات مكتبة الفكر والتوعية، السليمانية، ٢٠٠٥

[٢٥] محمد عابد الجابري، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، من كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠،

[٢٦] راجع دراسة فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية. في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٦٦، كانون الأول/ ديسمبر، بيروت، ١٩٩٢

[٢٧] كامران الصالحي، حقوق الإنسان والمجتمع المدني بين النظرية والتطبيق. دراسة تأصيلية وتحليلية سياسية. مؤسسة الرافد، لندن، ١٩٩٩

[٢٨] نخبة من المفكرين، المشروع النهضوي العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١،

[٢٩] فهمية شرف الدين، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني. في مجلة هاوار الجديدة التي تصدر عن رابطة كاوه للثقافة الكردية، العدد ٢، السنة الأولى / آذار ٢٠٠٥،

(٣٠) أبراهيم علي كرو ، عوامل التغير في الوطن العربي ، الثورات

العرابية نموذجاً ، أطروحة ، غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة بيروت العربية ، لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية ، ٢٠١٤ .

الهوامش

(١) أبراهيم علي كرو ، عوامل التغير في الوطن العربي ، الثورات العرابية نموذجاً ، أطروحة ، غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة بيروت العربية ، لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية .

(٢) يعقوب محمد اسحاق، الاستبداد عند خير امة اخرجت للناس، دار بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨ ، ص٧٧.

(٣) روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤، ص٢٨٧-٢٨٨.

(٤) المرجع ذاته، ص١٩٢.

(٥) يعقوب محمد اسحاق، مصدر سابق، ص٧٧-٧٨.

(٦) حيدر نواف المسعودي، من الاستبداد الدكتاتوري إلى الاستبداد الديمقراطي، الحوار المتمدن، العدد ٣٧٠١، تاريخ ٢٠١٢/٤/١٧ على الموقع الالكتروني:
http//www.alhewar.org/debat/show-artasp2aid=303740.

(٧) ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس، وميلاد الموجة الثانية والتحرر السياسي، مرجع سابق، ص١٥٧.

(٨) المرجع السابق، ص١٥٧.

(٩) عادل مجاهد الشرجي، أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ١٧.

(١٠) باقر سلمان النجار، المجتمع المدني في الوطن العربي، واقع يحتاج إلى إصلاح، من كتاب أحمد عوض الرحمون وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة، أزمة الاندماج والتفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٦٧.

(١١) حقوق الانسان في الوطن العربي، التقرير السنوي، المنظمة العربية لحقوق الانسان، ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣٨.

(١٢) المرجع ذاته، ص ٣٨ و ٣٩.

(١٣) حقوق الانسان في الوطن العربي، التقرير السنوي، المرجع السابق، ص ٤٠.

(١٤) المرجع السابق ، سابق، ص ٣٩.

(١٥) شفيع أبو منجل، هوية الدولة والمسألة الديمقراطية، المرجع السابق، ص ١٠١.

(١٦) علي خليفة الكواري، نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(١٧) إبراهيم علي كرو، مبدأ حق تقرير مصير الشعوب والاستفتاء عليه، كردستان العراق نموذجاً، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(١٨) إبراهيم علي كرو، مبدأ حق تقرير مصير الشعوب والاستفتاء عليه ، المرجع السابق، ص ١٠٠ وبعدها.

(١٩) خالد سعيد توفيق، مستقبل حقوق الانسان في العالم الثالث، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠، ص ١٦٤ وما بعدها.

(٢٠) إبراهيم علي كرو، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٢١) عبد الحميد متولي، أزمة الأنظمة الديمقراطية، منشأة المعارف بالاسكندرية، د.ت، ص ١٠٧.

(٢٢) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، دار النهار للنشر. ترجمة على مقلد وعبد الحسن سعد، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣-٤.

(٢٣) شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥، ص ٣ -٥.

(٢٤) سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مطبعة جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٩٨.

[٢٥] شمران حمادي، مرجع سابق، ص ١٢-١٨.

[٢٦] شمران حمادي، مرجع السابق، ص ١٨-٢١.

[٢٧] محمد قباطي، غياب الضوابط المترسخة فينا، مرجع سابق، ٢٠٠١، ص ١٧٢.

[٢٨] جوزيف مغيزل، الاصلاحات الديمقراطية. من كتاب طارق البشري وآخرون، الحوار القومي الديني، مركز دراسات الوحدة العربية،، بيروت، ١٩٨٩، ص ٣١٣.

[٢٩] شفيع بو منجل، هوية الدولة، والمسألة الديمقراطية، مرجع سابق، ص ١٠١

[٣٠] علي خليفة الكواري، نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية. من كتاب رائد فوزي أحمود وآخرون، مرجع سابق، ص ١٠٧.

[٣١] عبد الحميد متولي، أزمة الأنظمة الديمقراطية، دار المعارف بالاسكندرية، د.ت، ص ١٠٨ - ١٠٩.

[٣٢] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

[٣٣] صاحب الربيعي، دور الفكر في السياسة والمجتمع، دار الصفحات للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٤٢.

[٣٤] المرجع ذاته، ص ٤٢ - ٤٣.

[٣٥] برهان غليون، وآخرون، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية، المواقف والمخاوف المتبادلة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٨٥.

[٣٦] المرجع ذاته، ص٨٤.

[٣٧] عبد الغفار شكر ومحمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٤٣ - ٤٤.

[٣٨] عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٦.

[٣٩] عزمي بشارة، المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ٥٥.

[٤٠] محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، من كتاب علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص ١٨٤-١٨٥.

[٤١] المرجع ذاته، ص ١٨٥.

[٤٢] محمد أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني، النشأة، التطور، التجليات. دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٨، ص ١٠٢.

[٤٣] عبد الله عبد الكريم عبد الله، الحوكمة والإدارة الرشيدة، أداة الإصلاح وإرادة التطوير في المنطقة العربية. مؤسسة محمد بن راشد آل المكتوم، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩، ص ٨٣ - ٨٥.

[٤٤] المرجع ذاته، ص ٨٥.

[٤٥] جرجيس كوليزادة، رؤية كوردستانية لشؤون ومواقف عراقية. منشورات مكتبة الفكر والتوعية، السليمانية، ٢٠٠٥، ص ١٨.

[٤٦] محمد عابد الجابري، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، من كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٨٩.

[٤٧] راجع دراسة فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية. في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٦٦، كانون الأول/ ديسمبر، بيروت، ١٩٩٢، ص ٩-١٠.

[٤٨] برهان غليون وآخرون حول الخيار الديمقراطي، مرجع سابق، ص ٨١.

[٤٩] كامران الصالحي، حقوق الإنسان والمجتمع المدني بين النظرية والتطبيق. دراسة تأصيلية وتحليلية سياسية. مؤسسة الرافد، لندن، ١٩٩٩، ص ٢١٨-٢١٨.

[٥٠] المرجع ذاته، ص ٢١٨-٢٢٠.

(٥١) نخبة من المفكرين، المشروع النهضوي العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ١٢٩-١٣٠.

(٥٢) فهمية شرف الدين، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني. في مجلة هاوار الجديدة التي تصدر عن رابطة كاوه للثقافة الكردية، العدد ٢، السنة الأولى / آذار ٢٠٠٥، ص ١٤-١٥.

(٥٣) المصدر ذاته